

## خيارات تركيا نحو العراق بعد تحرير الموصل

ا.م. د. شيماء معروف فرحان \*

### الملخص

ان علاقات تركيا مع العراق ومن ثم خياراتها نحو العراق الحالية والمستقبلية ، سوف تبقى خيارات مبهمة ومتأرجحة وغير واضحة تماما وهذا ما يعود لحالة التآرجح وعدم الاستقرار عموما الذي يشهده العراق ولطبيعة القيود والمحددات الداخلية والاقليمية والدولية التي تؤثر في تحديد تلك الخيارات ومسارات توجهها. ان عدم سعي الطرفين لوضع شروط جديدة تكفل استمرار علاقة مستقرة بينهما، وكذلك تركيزهما على نقاط الالتقاء في العلاقات بدلا من التفكير في تفكيك القضايا الخلافية. وتشابك العلاقة بين تركيا وإقليم كردستان من أهم القضايا التي سنظل تشكل عائقا أمام عودة العلاقات بصورة طبيعية بين البلدين.

\* مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية .

## **Abstract**

Turkey's relations with Iraq and then its options for the current and future Iraq will remain vague, fluctuating and not clear. This is due to the general volatility and instability in Iraq and the nature of the internal and regional restrictions and limitations that affect the determination of these options and directions.

The failure of the two parties to seek new serious conditions to ensure the continuation of a stable relationship between them, as well as their focus on points of convergence in the relations instead of thinking about the dismantling of controversial issues. The interrelationship between Turkey and the Kurdistan region is one of the most important issues that will continue to impede normal relations between the two countries.

The relationships between Turkey and Iraq and then its choices towards Iraq today and at future will be an clear and un stabile choices because of the nature of Iraq and its internal and external challenges which influence these choices

## المقدمة

من المعروف ان العلاقات السياسية الدولية او العلاقة بين أي دولتين تتحدد في اطار مجموعة الثوابت ومجموعة من الاهداف والمصالح المتبادلة بين الطرفين ، وفي ضوء تلك الاهداف والمصالح تتحدد طبيعة الوسائل والأدوات ومن ثم الخيارات التي يتم توظيفها لتحقيق تلك الاهداف والمصالح سواء كانت ادوات ووسائل ناعمة او وسائل وادوات خشنة وهذا ما ينطبق على خيارات تركيا نحو العراق لمرحلة ما بعد داعش ، وفيما يتعلق بموضوع البحث فهو يرتبط بدراسة الرؤى التركية والعراقية وآليات التعامل مع العلاقات الثنائية القائمة بين الطرفين واهم المتغيرات التي ساهمت في تحول هذه العلاقات بالسلب او الايجاب ، فقد كانت تركيا نقطة ارتكاز ومحورا مهما لسياسة الاحتواء الامريكية تجاه العراق في حقبة التسعينيات من القرن الماضي وكان الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ بمثابة الخط او الحد الفاصل الذي اثر في واقع هذه العلاقة سواء بالنسبة للمدركات التركية نحو العراق او العكس ، لكن هذا الوصف لا يمنع القول ان تركيا اليوم تسير بسياسات متعددة احيانا ومتناقضة احيانا اخرى فهي الدولة الراغبة بدور تركي اقليمي في المنطقة ولعل ما يشجعها على ذلك هو الفراغ الكبير الذي ضرب المنطقة العربية بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، وحالة عدم الاستقرار والفوضى العارمة التي خلفتها ما أطلق عليه بثورات الربيع العربي ، فضلا عن ظهور ما يعرف بتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام الارهابي ومرافق ظهوره من تهديدات وتحديات خطيرة لدول المنطقة لاسيما العراق وسوريا التي تقع في المجال الجغرافي المجاور والحساس بالنسبة لتركيا .

ومن المفيد هنا القول ، ان أي محاولة لفهم خيارات تركيا نحو العراق للمرحلة القادمة من مرحلة ما بعد تحرير الموصل سوف لم تكن بالبساطة المتصورة ذلك ان هذه المعارك لم تحسم بعد وليس هنالك رؤى وتصورات واضحة عن الواقع الذي سيتمخض عن انتهاء داعش في العراق سياسيا وامنيا ، وعليه سنكتفي في موضوع بحثنا هذا بطرح بعض الرؤى والتصورات التي يمكن ان تقربنا من الحقيقة النسبية لمدى واقعية تلك الخيارات وذلك في ضوء مجموعة الفرضيات والاشكاليات ادناه .:

## فرضية البحث

يفترض البحث ان علاقات تركيا مع العراق ومن ثم خياراتها نحو العراق الحالية والمستقبلية ، سوف تبقى خيارات مبهمه ومتأرجحة وغير واضحة تماما ، وهذا ما يعود لحالة التآرجح وعدم الاستقرار عموما الذي يشهده العراق ولطبيعة القيود والمحددات الداخلية والاقليمية والدولية التي تؤثر في تحديد تلك الخيارات ومسارات توجهها .

## اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من جوهر موضوعي موضوعها الذي يدور حول دولتين مهمتين ومتجاورتين وترتبط بينهما العديد من ملفات التعاون وملفات الخلاف في بيئة داخلية واقليمية وعالمية يشوبها المزيد من الاضطراب والغموض لكل من تركيا والعراق وتزداد اهمية الموضوع بدخول متغير جديد في

هذه العلاقة المتمثل بظهور ما يعرف بتنظيم داعش ودور هذا المتغير في توسيع او تضيق الملفات  
المختلف بشأنها .

### هيكلة البحث

قسم البحث الى ست محاور فضلا عن المقدمة والخاتمة وقائمة والمصادر .

المحور الأول : تحولات السياسة الخارجية التركية .

المحور الثاني: سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا

المحور الثالث: ثوابت السياسة التركية تجاه العراق .

المحور الرابع: الادراك التركي للعراق مرحلة ما بعد داعش .

المحور الخامس: خيارات تركيا نحو العراق بعد معركة الموصل.

### المحور الأول : تحولات السياسة الخارجية التركية

تعد تركيا من الدول المهمة في الشرق الاوسط فسكانها وموقعها واقتصادها وامكاناتها العسكرية  
هي المستلزمات الاساسية التي تؤهل الدول لأداء ادوارا مهمة وفاعلة ، الا ان الصفة المميزة لأي دولة  
قوية هو مدى قدرتها على التأثير في الاستقرار العالمي والاقليمي ، فعلى صعيد منطقة الشرق  
الايوسط ، برزت تركيا في العقد الماضي كلاعب اقليمي كبير الاهمية ، عسكريا ودبلوماسيا وهذا  
الاهتمام المتنامي بشؤون الشرق الاوسط مثل تحولا مهما في سياسة تركيا ازاء منطقة الشرق الاوسط  
ودخلت تركيا بثقل كبير بهذه المنطقة<sup>1</sup>.

وكانت حرب الخليج الثانية نقطة تحول في سياسة تركيا الخارجية عندما سمحت تركيا للطيران  
الامريكي ان يعمل ضد العراق من القواعد التركية ، واغلقت تركيا ايضا خط انابيب نفط كركوك ، كجزء  
من اجراءات فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وبذلك شهدت السياسة التركية نقطة تحول مهمة  
من خلال تحول السياسة التقليدية التركية والتي كانت تقوم على عدم التدخل وعدم الخوض العميق في  
شؤون الشرق الاوسط الى الاندفاع والخوض العميق في شؤون المنطقة ابتداء من تسعينيات القرن  
الماضي<sup>2</sup>.

ومنذ عام ٢٠٠٢ ، قامت تركيا بإعادة هيكلة سياستها الخارجية لتصبح اكثر نشاطا واكثر فاعلية  
مع دول الجوار الجغرافي ، وفي المنظمات الاقليمية والدولية اثر مجيء حزب العدالة والتنمية ، حيث  
تحركت تركيا الى استعادة الريادة بامتلاك زمام المبادرة في مناطق عمقها الاستراتيجي (الجوار  
الجغرافي) مستندا الى الارث التاريخي والثقافي والحضاري المشترك والقوة الاقتصادية والقوة الناعمة  
للبلاد كقوة اقليمية صاعدة تجاوزت خلافات التاريخ وحدود الجغرافية ، ولم تعد تركيا تتجاهل قضايا  
مناطق تأثيرها في الشرق الاوسط والعالم عموما ، وبدأت تركيا تنظر الى دول الشرق الاوسط وفق  
مفهوم الاستباقية بدلا من سياسة رد الفعل وذلك في الفترة قبل تسلم حزب العدالة والتنمية  
(٢٠٠٠-٢٠٠٢) وهذا يعني ان تركيا لا تريد البقاء بعيدة عن الشرق الاوسط ومكوناته وحالات الحراك

المتابعة والمستمرة فيه ، حيث سعت تركيا خاصة في عهد حزب العدالة والتنمية الى ان تكون وسيطا في الشرق الاوسط على صعيد عمليات التسوية في الملفين الفلسطيني - الاسرائيلي والسوري - الاسرائيلي دون احراز نتائج معينة، ورأت تركيا في العالم العربي تربة خصبة وملئمة لإقامة علاقات ذات ابعاد استراتيجية مع دوله كونها تشكل سوقا مهما فضلا عن دورها في دعم او تقويض الاستقرار السياسي لتركيا .

ووفقا لما تقدم ، تمت اعادة صياغة الدور التركي وتفعيله وفقا لرؤية رئيس الوزراء التركي احمد اوغلو ليؤكد ان تركيا دولة مركزية ومحورية في المنطقة اعادت توجيه سياستها الخارجية انطلاقا من وعيها ومكانتها الجيوستراتيجية والجيوثقافية وربطها بمجالها الحيوي<sup>٣</sup> .

ومن هنا فقد ظلت السياسة التركية ودورها الاقليمي في هذه المرحلة مرهونة بجملة التحديات التي تواجه تركيا على الصعيدين الداخلي والاقليمي والدولي وبطبيعة الفرص التي قد تشكل حافزا للانفتاح في سياستها الخارجية تارة ، والقيود التي تحد من اندفاعها وحركتها اقليميا تارة اخرى ، وهذا ما وجدناه واضحا في سياسة تركيا اقليميا بعد ما يعرف بثورات الربيع العربي<sup>٤</sup> ، وجدت في العديد من الثورات التي اجتاحت العديد من الدول العربية الفرصة المواتية للترويج لنموذج حزب العدالة والتنمية في التحول والتغيير الديمقراطي وتحقيق النمو الاقتصادي في المنطقة، خاصة وان معظم هذه الثورات تمخضت عن قدوم احزاب وحركات اسلامية كما حصل في مصر وليبيا واليمن تحاكي نموذج حزب العدالة والتنمية التركي وتلتقي معه في العديد من الرؤى والسياسات مما انعكس ايجابا على السياسة التركية وبالتالي على دورها عموما<sup>٥</sup> .

ان طبيعة المتغيرات التي ارتبطت بما يعرف بثورات الربيع العربي جعلت تركيا تعيد النظر في طبيعة دورها على الصعيدين العربي والاقليمي عموما ، وهو ما انعكس بالفعل على خيارات تركيا في تعاملها مع العديد من ازمات المنطقة العربية سيما الازمة السورية والوضع في العراق فيما يتعلق بالحرب على داعش في كركوك والموصل<sup>٦</sup> .

فقد شكل احتلال الموصل من قبل ما يعرف بتنظيم الدولة الاسلامية الارهابي ، والحرب العراقية على هذا التنظيم مدخلا جديدا لبروز الخلاف بين تركيا التي ترى ان هذه الحرب يمكن ان تؤدي الى تهديد وزعزعة الامن القومي التركي نظرا لما يمكن ان تخلفه من تأثيرات وتداعيات على مجمل الثوابت التركية تجاه العراق عموما واتجاه منطقة الموصل على وجه الخصوص ، هذه المتغيرات بمجملها جعلت تركيا تتخلى عن فكرة استقلالية دورها الاقليمي لصالح العمل المشترك ضمن التحالف الدولي ضد الارهاب والتنسيق معها ، مع اعطاء الاولوية للجانب العسكري والامني في سعيها لأحياء دورها الإقليمي ومحاولة أظهر قدراتها في الردع بالتنسيق مع حلفائها ايضا ، دون اغفال تركيزها ايضا على ادوات قوتها الناعمة في وقوفها الى جانب محاولات ودعوات تعزيز الديمقراطية والاقتصاد والدبلوماسية النشطة ضمن التحالفات الدولية ايضا وقيادة عمل جماعي ضد التهديدات الجديدة<sup>٧</sup> .

وفي الوقت الحاضر، تواجه تركيا بيئة مضطربة داخليا وخارجيا ، اقليميا ودوليا مما انعكس على سياستها الخارجية ، وازدادت تبعا لذلك حالة الشك والغموض بشأن مستقبل السياسة التركية عموما وتجاه العراق خصوصا نظرا للواقع السياسي والامني المضطرب والذي تعده تركيا وضعاً مقلقا بالنسبة لها خاصة وان الاخيرة تشترك مع العراق بالعديد من الملفات والقضايا التي تشكل بؤرة للتوتر والخلاف بين الحين والآخر سيما ما يتعلق بالقضية الكردية ، ومسألة المياه <sup>٨</sup> ، واخير قضية الوجود العسكري التركي في مدينة الموصل عقب احتلالها على ايدي ما يعرف بتنظيم الدولة الاسلامية الارهابي (داعش).

وقبل الدخول في تلك الثوابت التي تخشى تركيا ان تتزعزع اسسها في معركة الموصل فمن المهم ايضا الاشارة الى سياسة العراق الخارجية ازاء تركيا من حيث الثوابت والاهداف والادوات ومن ثم نقاط الضعف والاختفاق في تلك السياسة التي شكلت منفذا لتشجيع دول الجوار في التدخل في الشؤون الداخلية العراقية <sup>٩</sup>.

فلم تكن العلاقات العراقية - التركية بأحسن حالاتها ، فتركيا تجد نفسها حاضرا ديمغرافيا في العراق ويراه العراق تدخلا في شؤونه الداخلية ، وبين تلك الرؤيتين ، تكمن ملفات ساخنة كانت تثار كل فترة ، فبعد عام ٢٠٠٣ لم تخل اية حكومة عراقية من اتهامات ضد حكومة تركيا ، حيث اعترض رئيس مجلس الحكم اباد علاوي عام ٢٠٠٣ ، مشاركة قوات تركية ضمن القوات المتعددة الجنسيات ، الحال كان كذلك مع حكومة ابراهيم الجعفري ، اذ تشنجت فيه العلاقات مع تركيا معلنا خلالها الجعفري رفضه التدخل التركي في شؤون العراق، وبعد استلام السيد نوري المالكي رئاسة الحكومة عام ٢٠٠٦ ، ازدادت الخلافات أكثر خاصة بعد إيوانها لطارق الهاشمي المطلوب للحكومة المركزية بقضايا ارباب وهذا ما انعكس على العلاقة بين الطرفين <sup>١٠</sup>.

#### المحور الثاني: سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا

أن التحول السياسي الكبير الذي حصل في العراق عقب الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ ، اثر بشكل كبير من حيث اعادة صياغة للسياسة الخارجية العراقية وعلى اهداف تلك السياسة وعلى طبيعة توجهاتها.

شكل الدستور العراقي مرجعاً مهماً من مراجع السياسة الخارجية في الدولة العراقية فالدستور العراقي الحالي اقيم على ثلاثة اسس هي الديمقراطية والتعددية والفيدرالية. وقد جعل الدستور امور السياسة الخارجية من اختصاص السلطة المركزية او السلطة الاتحادية. وعند كتابة مسودة دستور جمهورية العراق عام ٢٠٠٥ كان هنالك حرصا على تضمينه موادا تؤكد استقلالية سياسة العراق الخارجية اذ جاء في المادة الثامنة منه " يرعى العراق مبادئ حسن الجوار ، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، ويسعى لحل النزاعات بالطرق السلمية ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية <sup>١١</sup> اي اقامة علاقات العراق مع الدول

الاخرى على اساس المصالح المشتركة دون التضحية بمصالحنا.. وبذلك تعد المادة الثامنة من الدستور العمود الفقري للسياسة الخارجية للعراق<sup>١٢</sup>

فمبدأ حسن الجوار هو من المبادئ الاساسية التي تقوم عليها العلاقات الدولية. وهو مقتبس من ميثاق الامم المتحدة ووارد في الكثير من دساتير الدول وهو من المبادئ المستقرة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كما ان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية هو ايضاً من مبادئ ميثاق الامم المتحدة ومبدأ مستقر في العلاقات الدولية ولا يوجد دستور دولة من الدول يسمح لحكومتها التدخل في الشؤون الداخلية للغير<sup>١٣</sup>.

ونتيجة للحروب التي خاضها النظام السابق، فرض الدستور الجديد تسوية النزاعات بالطرق السلمية منعاً لتكرار المآسي التي مر بها العراق نتيجة تلك الحروب. ووسائل تسوية المنازعات سلمياً عديدة اشار اليها ميثاق الامم المتحدة في المادة(٣٣). ولسنا هنا بصدد شرح هذه الوسائل ، وما تضمنته هذه المادة مبدأ احترام التزاماتنا الدولية. والمقصود بالتزاماتنا الدولية جميع المعاهدات والمواثيق مع جميع الدول الاخرى والمنظمات الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الامن الدولي<sup>١٤</sup>.

وتلتزم المادة السابعة من الدستور بـ ( محاربة كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير او التطهير الطائفي او التمهيد له او التحريض عليه)<sup>١٥</sup>. وبذلك عد الدستور العراقي اية انتهاك لحقوق الانسان انتهاك للدستور ويستحق مرتكبه المسائلة القانونية ، فضلا عن اهمية ما يصدر عن مجلس الوزراء من قرارات تمس علاقات العراق بالدول الاخرى، وهذه القرارات لابد وان تكون ضمن احكام الدستور ايضاً وخاصة تلك القرارات التي تتخذ في اطار ما يستجد من متغيرات داخلية او اقليمية ودولية يكون العراق طرفا فيها<sup>١٦</sup> .

وتعد وزارة الخارجية من الجهات المباشرة في تسيير علاقات العراق الخارجية فوزارة الخارجية تقوم بدورين في ميدان العلاقات الدولية. الاول هو دورها الاساس في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة بصفتها الجهاز التنفيذي للسياسة الخارجية في كل الميادين، والثاني يتمثل في تطوير وتغذية السياسة الخارجية بالمواقف المستجدة على الساحة الدولية، وتقدم الى مجلس الوزراء بمقترحات بهذا الخصوص، وهي بذلك تخلق او تسهم في خلق مواقف في السياسة الخارجية، ولكن دائماً ضمن حدود الدستور<sup>١٧</sup>.

تعاني السياسة الخارجية العراقية عموماً من مشكلة تداخل الاختصاصات وعدم تحديد الاولويات، وهنا تدخل طريقة تشكيل السياسة العراقية عبر التوافقات بين الاطراف السياسية وليس على اساس فلسفة واضحة تتبناها الدولة، لذلك كان هناك الكثير من التقاطعات التي قادت إلى مواقف متعارضة، فقد تتبنى الحكومة ممثلة برئيس الوزراء موقفاً ما ويختلف معه رئيس الجمهورية او وزير الخارجية ، فان هذا الخلل في الاداء السياسي وتضارب المصالح وتعدد مصادر القرار، كان له الاثر الواضح في ضعف الاداء وتواضع التأثير في النشاط السياسي الخارجي وهذا ما انعكس على علاقات العراق

الخارجية ، كما ان الخطاب السياسي في العراق محكوم بطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، واذ ما ارتبكت هذه الاوضاع او شابها القلق فان ذلك ينعكس من ارتباك الخطاب السياسي وضعف تأثيره في المقابل ، فالحرص على تعزيز البناء الداخلي اجتماعيا واقتصاديا يعني اداء سياسيا افضل في الداخل والخارج، وتجزئة الخطاب السياسي بحسب الولاءات الحزبية والفئوية والاقليمية قاد إلى تجزئة القرار السياسي الموجه نحو الخارج، مما يستدعي ضبط مسار العملية السياسية في الداخل وصولا إلى فعل متماسك في الخارج وهذا ما ينطبق على علاقات العراق وسياسته الخارجية مع تركيا<sup>١٨</sup>.

كما هو الحال في علاقات حكومة اقليم كردستان والتنسيق مع الحكومة التركية بعيدا عن الحكومة المركزية بسبب التوترات المستمرة بين تركيا والحكومة المركزية مما دفع بالجانب التركي الى تنمية علاقاتها مع حكومة كردستان وتبادل الزيارات بين الطرفين ، وتحركت تركيا نحو اقليم كردستان لحماية مصالحها الاقتصادية فاستحوذت تركيا على النصيب الاكبر من النفط والغاز عبر اتفاقيات متعددة عقدت بين الطرفين<sup>١٩</sup>. بل الاكثر من ذلك قيام وزير الخارجية التركي في آب عام ٢٠١٢ بزيارة مفاجئة لكركوك المتنازع عليها والاجتماع بالجماعات التركمانية العراقية دون الرجوع او الحصول على موافقة الحكومة المركزية .

وعلى المستوى الاقتصادي ، شكلت تركيا مدخلا حيويا للواردات التجارية للعراق ، ودخول مختلف أنواع البضائع والسلع إلى أسواقه ، كما تشكل تركيا منفذا مهما لتصدير النفط العراقي عبر أنابيب النفط التي تمر من خلال الأراضي التركية إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم إلى أسواق النفط العالمية ، فقد دفعت حاجة العراق لسد العجز الكبير في موازنته المالية وانخفاض اسعار النفط وتوقف انتاج الحقول النفطية في المناطق المسيطر عليها من قبل داعش الى التركيز على المنافذ التركية لتعويض النقص الحاصل في صادرات النفط الى الاسواق العالمية ، وتفاعلت هذه العلاقات مع تنامي مستوى التبادل التجاري والاستثمارات مع تركيا كون الشركات التركية لها القدرة على الاستثمار والمساهمة في بناء الاقتصاد العراقي ، وفاعلة أكثر من الشركات العراقية في مجال إعادة البنى التحتية العراقية ، واكتسبت الثقة في الساحة العراقية وهذا يعني ان تلك العلاقات بنيت على اساس الجانب الاقتصادي دون الاعتماد على الجانب السياسي الذي ظل قلقلًا وغير فعال في مجالات عدة.

فقد استحوذ العامل الاقتصادي على تلك العلاقة ومنذ عام ٢٠٠٣ لاسيما مع مرحلة إعادة بناء العراق، التي أعقبت الغزو الأميركي، وتحول العراق بعدها إلى واحد من الأسواق المفضلة لدى المستثمرين الأتراك، وقد استفادت الشركات التركية بمختلف اختصاصاتها القطاعية من هذا الانفتاح، ففتحت أفرعًا لها في العراق، او ارتبطت بشركات عراقية بعقود طويلة الاجل، او نفذت مشاريع ضخمة، او اضافت الاسواق العراقية إلى قائمة أسواقها المستهدفة بالصادرات؛ ونتيجة لذلك وصل عدد الشركات التركية العاملة أو المرتبطة بالسوق العراقية إلى حوالي ١٥٠٠ شركة غالبيتها شركات مرتبطة بقاطع



الإنشاءات والمقاولات ، التي قامت حتى نهاية عام ٢٠١٣ بتنفيذ حوالي ( ٨٢٤ ) مشروعًا في العراق بقيمة إجمالية تبلغ حوالي ١٩,٥ مليار دولار<sup>٢٠</sup>.

وبذلك اتسمت السياسة الخارجية العراقية نحو تركيا بكونها سياسة ضعيفة ومجزئة ومتناقضة وغير فاعلة لعدم وجود موقف سياسي عراقي موحد مع بقاء العراق سوقا نشطا للتحرك السياسي الخارجي التركي على المستوى الاقتصادي ، وهذا ما جعل العراق مستقبلا للفعل السياسي الخارجي التركي دون ان يكون طرفا فاعلا او مبادرا سواء على المستوى السياسي او الاقتصادي

### المحور الثالث: ثوابت السياسة التركية تجاه العراق

بعد احتلال العراق ظهرت العديد من المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية الجديدة التي طال تأثيرها كل من العراق وتركيا ، الا انه على الرغم من تلك المتغيرات ورغم التغيير الكبير الذي حدث في العراق وبرغم تبدل الحكومات والخريطة البرلمانية في تركيا فان هنالك مجموعة من الثوابت التي ظلت تشكل عاملا مشتركا يجمع بين مختلف القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية في تركيا وفي توجهاتها حيال العراق .

فبعد ان ادت تركيا في العقد الماضي دورا اقليمياً كبيراً الاهمية نظرا لما تملكه من قوة عسكرية ضخمة تستخدمها الى جانب وزنها السياسي الكبير في اداء ذلك الدور في العديد من القضايا الاقليمية والدولية ، سيما في منطقة الشرق الاوسط اكثر من أي مكان اخر ، وبالتالي فان سعي تركيا للحفاظ على مكانتها ودورها الاقليمي وخاصة في القضايا ذات المساس المباشر بالأمن القومي التركي والاهداف والمصالح التركية في المناطق الاكثر اهمية وحيوية بالنسبة لتركيا سيما مصالحها مع العراق ، وهذا ما جعل تركيا تتحرك خارجيا في اطار علاقاتها مع الدول المجاورة في ضوء مجموعة من الثوابت التي يمكن توضيحها بالاتي<sup>٢١</sup> .:

### اولا: الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية

وذلك انطلاقا من ان أي تقسيم للأراضي العراقية سيفتح باب التقسيم لكل الدول المجاورة لها بما فيها تركيا نفسها وهذا فيما يخص موقفها من اقامة دولة كردية في شمال العراق ، وموقفها من الدعوات التي تنادي بإقامة اقليم الوسط والجنوب .

وعلى ما يبدو فان تركيا تفضل بقاء العراق موحدًا وان لايتفتت الى جيوب او دويلات على اساس عرقي او طائفي وبذلك فان تركيا مع بقاء السيادة العراقية كوسيلة لاحتواء التهديدات التي يمكن ان تتعرض لها في حالة التقسيم ، كما ان لتركيا مصالح اقتصادية واضحة في اعادة توحيد العراق يمكنها من التعامل مع كافة انحاء العراق في مجالي التجارة والاستثمار<sup>٢٢</sup> .

ثانيا : منع اقامه دولة كردية مستقلة فى شمال العراق  
تعد القضية الكردية وطريقة التعامل التركي مع هذه القضية من الثوابت المهمة في السياسة الخارجية التركية ، فتركيا ترفض اقامة أي دولة مستقلة للأكراد سواء في العراق او سوريا او تركيا ذاتها.يشكل الاكراد ما بين ( ٨ - ١٢ ) مليون نسمة من مجموع نفوس تركيا الذي يقارب (٦٧،٨) مليون ويقطن اقل من نصفهم في جنوب شرق الاناضول، والنسبة الاكبر تسكن في مدن تركيا الرئيسية خاصة في اسطنبول وانقرة وثمانية ملايين اخرى منهم في الاقاليم الكردية في العراق وايران وسوريا. ولأتعترف تركيا بوجود اقلية كردية ، وتعتبر الاكراد مجرد مواطنين اترك ، وكانت طريقة تركيا في التعامل مع القضية الكردية مفعمة بالانفعالات التاريخية العميقة والتي اطلقت شرارتها اتفاقية سيفرس عام ١٩٢٠ . ونتيجة لذلك ، رفضت تركيا وبشدة طلبات الاكراد لمنحهم المزيد من الحكم الذاتي الاقليمي والحقوق الثقافية خوفا من ان يؤدي الحكم الذاتي الى الانفصال وبالتالي تهديد وحدة الدولة التركية<sup>٢٣</sup>.

وفيما يتعلق بأكراد العراق ، تخشى تركيا من أن أقامته مثل هذه الدولة رسميا سيدفع بأكراد تركيا للاقتداء بأكراد العراق والسعي الى تحقيق الانفصال او على الاقل اقامة حكم ذاتي مادام مثل هذا الهدف اصبح واقعا في شمال العراق ، فتركيا تعارض حتى منح اكراد العراق حكما ذاتيا واسعا يمكن ان يعمل لاحقا على استقلالها بشكل كامل ، وهي ترى أن اعلان دولة كردية مستقلة في شمال العراق يمكن ان يكون سببا للحرب ذلك ان وجود القوات العسكرية التركية في البعض من مناطق شمال العراق . وان كان يستهدف مواجهة قوات حزب العمال الكردستاني التركي . الا انها تؤثر في الوقت نفسه دور الشرطي الذي يراقب حركة الاكراد العراقيين تحسبا لأي اعمال كردية يمكن ان تهدد الثوابت التركية في العراق وبالتالي فان الهاجس الاكبر بالنسبة لتركيا يكمن في وجود كتلة كردية كبيرة على الجانب الآخر للحدود في شمال العراق والقلق التركي من الاكراد في العراق ينبع من عاملين :<sup>٢٤</sup>

١. ان المنطقة الجغرافية لأكراد العراق محاذية بل تشكل امتدادا للمنطقة الجغرافية لأكراد تركيا .
٢. ان اكراد العراق قطعوا شوطا كبيرا في سبيل تجسيد هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية وخاصة بعد منحهم الحكم الذاتي في مطلع السبعينيات وازدادت وتبلورت هذه الهوية بل اكتسبت ابعادا سياسية وكيانية بعد حرب الخليج الثانية .

### ثالثا : حماية الاقلية التركمانية في العراق

ان استخدام ورقة الاقليات يمثل احد الثوابت المهمة في السياسة التركية وهذا هو الحال مع الاقلية التركية عموما في اليونان وبلغاريا والشيشان ووجود كتلة تركمانية في منطقة كركوك العراقية والذي يقدر عددهم ما يقارب المليون واربعمائة الف نسمة ، فقد شكلت الاقلية التركمانية في العراق ورقة ضغط للتدخل في الشؤون العراقية وخاصة مدينة كركوك وصولا لجبال حميرين وشجعت حالة الفوضى

والتفكك في الوضع العراقي الراهن تركيا للمراهنة على الاقلية التركمانية كورقة ضغط داخلية تستخدمها تركيا للضغط على العراق عند الضرورة<sup>٢٥</sup>.

#### رابعاً : منع توسع النفوذ الايراني في العراق

تدرك تركيا مخاطر الدور الذي يمكن ان تلعبه إيران بشكل حثيث لتعزيز نفوذها الإقليمي في العراق . فايران، تملك الطموح والإرادة والإمكانات، وهي تعد الجناح الشرقي للعالم العربي ونطاقاً استراتيجياً مهماً لأمنها القومي، وخاصة بعد ان شهدت المنطقة تسارعا دراماتيكية تدور رحاها حول المحادثات النووية بين إيران ومجموعة ١+٥. وهو ما أربك المشهد السياسي الإقليمي، لأنه أنبئ عن تحول في أولويات وتوجهات السياسة الخارجية الأميركية، بما يحمله ذلك من مضامين متعددة حول النوايا الأميركية وأثر ما تؤول إليه هذه المفاوضات على التوازنات الإقليمية والدور المستقبلي لإيران في المنطقة العربية وفي العراق خصوصا ، وغني عن القول إن إيران يهتمها بشكل كبير أن تحيد واشنطن، إن لم تستطع كسبها، ما يساعدها على تعظيم دورها في المنطقة العربية وهنا تأتي المخاوف التركية من احتمالية تعاضم النفوذ والدور الايراني في العراق على حساب المصالح التركية<sup>٢٦</sup>.

#### المحور الرابع: الادراك التركي للعراق لمرحلة مابعد داعش

تدرك تركيا واقع العراق السياسي والامني سواء في مرحلة داعش او حتى مرحلة نهاية داعش ، فحل خلافات ما قبل معركة الموصل بين قوى ومكونات الداخل العراقي من جهة والقوى الاقليمية والدولية من جهة اخرى لا يعني انتفاءها في مرحلة ما بعد داعش ، بل على العكس تماما ، فثمة الكثير من مساحات التنافس والمواجهة والاختلاف حول العديد من النقاط المهمة منها مرحلة ملء الفراغ بعد داعش ، من سيملي الفراغ السياسي والامني في الموصل داخليا وإقليميا، ودوليا و طبيعة القوى التي ستحكم العراق في المرحلة المقبلة ومدى قربها او بعدها من الجانب التركي .

اذ تعد معركة الموصل وما سيتمخض عنها من نتائج نقطة مهمة وحاسمة في خيارات تركيا نحو العراق ، فلم تفوت تركيا في أي من الازمات التي تحدث بشأن مدينة الموصل الفرصة من التلويح بالأحقية التاريخية لتركيا بهذه المدينة العراقية بعد ان اضطرت تركيا للتنازل عن الموصل للعراق بسبب الضغوط البريطانية التي دفعت بتركيا الى التوقيع على معاهدة لوزان ١٩٢٣ ولان المناخ الدولي السائد آنذاك كان مع التخلي التركي عنها الا ان تركيا ظلت تحلم باستعادة الموصل ، وكركوك متى ما كانت الظروف الاقليمية والدولية مؤاتية<sup>٢٧</sup>.

وبذلك فقد ظلت تركيا تثير مسألة الأحقية التاريخية بالموصل وكركوك مع كل توتر وكل ازمة تخص هذه المدينة وظل الجانب التاريخي بالأحقية التركية في الموصل دون ان ننسى غنى منطقة الموصل . كركوك بالنفط يشكل حافظا قويا مسيطرا على التفكير السياسي التركي وكان يتفعل بين الحين وآخر تبعا للازمات والتطورات ذات الصلة بهذه المدينة .

وعليه فلم تتوانى تركيا عن التدخل بقواتها العسكرية فيما يتعلق بالمعارك التي درت في كركوك ومشاركة قوات البيشمركة الكردية ، ولم تفوت تلك الفرصة للتهديد بالتدخل العسكري في حالة دخول الاكراد العراقيين الى مدينتي الموصل وكركوك ، والتحذير من وقوع الاقلية التركمانية تحت سيطرة الاكراد وما يتعلق بمعسكر بعشيقية ، ومستقبل ادارته بعد زوال مسوغات وجوده ومستقبل محافظة الموصل عموماً سعياً منها لاستغلال قضية الحرب في الموصل لتغيير خارطة العراق عبر الحصول على افضلية لها عبر التواجد والمشاركة في تلك العمليات وامكانية التواجد العسكري المباشر<sup>٢٨</sup> .

ولذلك فإن أي خيارات متوقعة لتركيا هي بلاشك سوف لا تخرج عن اطار تلك الصراعات والأدوار المرتقبة ، خصوصاً وان تركيا وخلال الفترة من منتصف الثمانينيات وحتى عشية اندلاع الحرب وبموجب الاتفاقات العديدة التي عقدها مع الحكومة المركزية تمتلك حرية الدخول الى شمال العراق لمطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني الا ان عدم مشاركة تركيا في الحرب الأخيرة في العراق ادى الى منع الولايات المتحدة دخول الجيش التركي الى شمال العراق من دون التنسيق معها وبالتالي وجد الجيش التركي نفسه خارج شمال العراق وخسر حرية الحركة مع بقاء اعداد عسكرية محدودة غير قادرة على التحرك بحرية في مناطق عراقية محاذية للحدود التركية.

### المحور الخامس: خيارات تركيا نحو العراق بعد معركة الموصل

اصبحت مدينة الموصل العراقية تمثل لتركيا ذلك التوازن الجيوبولتيكي مع بعض الدول الإقليمية، حيث يوضح موقع الموصل الجغرافي مدى أهميتها، ليس فقط من ناحية مساحتها او حجم سكانها او مواردها، وإنما من حيث موقعها الحيوي الذي تتشاطرته مع مساحتين جيوبولتيكيتين في منطقة الشرق الاوسط، هما: تركيا، وسوريا، وهذا ما يعكس قيمتها وأهميتها باعتبارها مركزاً مهماً جغرافياً وتاريخياً وثقافياً واقتصادياً.

هذه الأهمية التي تحظى بها مدينة الموصل، جعلت منها هدفاً رئيساً للقوى الإقليمية التي تأمل في استغلال مزاياها من أجل توسيع نفوذها، بما في ذلك القوة التركية التي ترى فيها . كما ذكرنا سابقاً ، مركزاً لتحقيق التوازن الجيوبولتيكي مع بعض الدول الإقليمية، كما هو الحال مع ايران التي تحاول التفوق ولعب دور اقليمي في المنطقة عموماً والعراق خاصة لذلك فإن صناع القرار في تركيا مصرون على جعل مدينة الموصل بؤرة لترجمة تطلعاتهم الإقليمية والدولية، واتخاذها نقطة حيوية للتوسع الإقليمي سياسياً واقتصادياً.

وعليه، وقبل الحديث عن ماهية الخيارات التركية نحو العراق بعد معركة تحرير الموصل لا بد لنا القول ان خيارات أي دولة تجاه دولة اخرى تتحدد في جانب منها بجملة من الفرص والمحددات الداخلية والإقليمية والدولية ، وعليه فإن خيارات تركيا سوف تتحدد في اطار ثلاث معطيات مهمة هي

اولا: المعطى الدولي : ونقصد به الموقف الذي سوف تتخذه القوى الكبرى الفاعلة حاليا في دعم او تقويض خيارات تركيا هذه ، ومدى حاجة تركيا للتنسيق مع هذه القوى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية وروسيا. فبرغم الانسحاب الأمريكي من العراق وافغانستان عامي ٢٠١١ - ٢٠١٤ وتبدل الاستراتيجية الأمريكية والتحول من استراتيجية التدخل المباشر الى استراتيجية النأي بنفسها عن التدخل المباشر في أزمت الشرق الاوسط ، الا ان الولايات المتحدة الامريكية وحسب وجهة نظرنا المتواضعة سوف لن تسمح باي تدخل تركي منفرد في العراق فهي تدعم خيار الشراكة مع قوى اقليمية ودولية اخرى سيما مع روسيا الذي اخذ دورها بالبروز مجددا وبشكل ملحوظ في الأزمة السورية ، فضلا عن ذلك فان خيارات تركيا من حيث شرعيتها او عدمها سوف تتحدد بموقف المنظمات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة<sup>٣٠</sup>.

ثانيا: المعطى الاقليمي : على الرغم من ان العلاقات التركية - الايرانية لها جذور ضاربة في القدم ، وقد شهدت تلك العلاقات فترات من الشد والجذب غير انها ومنذ قيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ دخلت تلك العلاقات في مرحلة مختلفة وجديدة ، ومنذ مجيء حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام ٢٠٠٢ اخذت تلك العلاقات تسير في منحى جديد ومميز انعكس اقتصاديا وسياسيا وامنيا على البلدين غير ان الامر لا يخلو من تنافس وخلافات حول بعض الملفات المهمة والحساسة ومنها مصالح كل منهما في المنطقة والتنافس للعب الدور الاقليمي ومناطق النفوذ في العراق وبذلك تخشى تركيا من تعاضم الدور الإيراني في المنطقة عموما والعراق على وجه الخصوص على حساب الدور التركي خاصة بعد التوصل الى الاتفاق حول برنامجها النووي وتحول الموقف الدولي تجاه ايران من الاحتواء والعزلة الى الشراكة والتحالف فهذا المعطى اعطى الدافع الاكبر لإعادة تأكيد الدور التركي اقليميا ومحاولة فرض زعامتها في المنطقة لتحقيق اهداف عدة منها :-

١. كسر المحور الروسي -الايрани- السوري : اذ ان حالة الفوضى التي تشهدها المنطقة بعد مايعرف بالربيع العربي، والأزمة السورية ووقوف تركيا ضد نظام الرئيس بشار الاسد ورفضها للموقف الإيراني والروسي، تُثدّر بمزيد من التوتر في العلاقات التركية - الإيرانية، خاصة مع توتر العلاقات الإيرانية التركية في الآونة الأخيرة، واتهام نائب وزير الخارجية التركية إيران بدعم خلايا شيعية لإحداث اضطرابات داخلية في الدول المجاورة، ومنها تركيا، بالتنسيق مع حزب العمال الكردستاني.

٢. قطع الطريق امام فكرة التواصل بين اكراد العراق واکراد سوريا وتأثيرهم على اكراد تركيا.

٣. عرقلة المحاولات الروسية . الإيرانية لتصدير الغاز عن طريق الموانئ السورية .

ثالث : المعطى الداخلي : وهو ما يتعلق ببيئة تركيا الداخلية وطبيعة التحديات الداخلية والتي جاء البعض منها انعكاسا للأزمات الخارجية و توتر العلاقات مع دول عديدة في المنطقة مما اتاح للمعارضة التركية أن تشن حملة ضد حزب العدالة والتنمية انتهت بالانقلاب العسكري الفاشل في

١٥/تموز/٢٠١٦.

وبذلك فان كل تلك المعطيات ستضعها تركيا في الحسبان عند وضع خياراتها المستقبلية تجاه العراق، وستكون تلك الخيارات محصلة للمتغيرات الذاتية والموضوعية التي يمكن ان تستجد في البيئتين الاقليمية والدولية ، فضلا عن متغيرات بيئتها الداخلية التي تحكم مسارات وتوجهات السياسة الخارجية التركية في المنطقة عموما وتجاه العراق تحديدا .

بالنسبة للخيارات التركية المتوقعة المتعارف عليه غالبا ما يتم طرح الخيارات وترجيح الاكثر توقعا للحصول وهنا سوف يتم طرح ثلاث خيارات لتركيا ازاء العراق في ضوء معارك تحرير ومابعد تحرير الموصل وهي :<sup>٢١</sup>

### الخيار الأول: خيار الانتشار العسكري في الموصل وشمال العراق

يعتمد هذا الخيار على ما يمكن ان يستجد من متغيرات على صعيد معارك الموصل ، فمن الممكن ان يكون الخيار العسكري احد الخيارات التركية المطروحة بهذا الشأن وهذا ما يعتمد على الاطراف التي ستشارك في تلك المعارك ونقصد هنا الاطراف الاقليمية والدولية وحتى الاطراف الداخلية العراقية كقوات البيشمركة والحشد الشعبي التي تتحفظ تركيا على مشاركتها في معارك تحرير الموصل ، فضلا عن ان هذا الخيار سوف يعتمد ايضا على نتائج معركة الموصل ذاتها ، اذ ان من الممكن ان تتدخل تركيا عسكريا في حالة تعرض مدينة الموصل الى عدم الاستقرار والى صراعات طائفية وعرقية وانفلات امني كنتيجة طبيعية للمعارك ولحالة الفراغ السياسي والامني ، فضلا عن الابعاء التي يمكن ان تترتب على مسألة النازحين والابعاء الاقتصادية .. الخ من المشاكل والتحديات التي يمكن ان تتمخض عن معارك التحرير .

وتعتمد تركيا في خيارها هذا على جملة مسوغات منها:<sup>٢٢</sup>

١. تعتبر تركيا نفسها احد اطراف التحالف الدولي ضد داعش والارهاب ويحق لها الانتشار العسكري لمحاربة الإرهاب في سوريا والعراق بناءة على دعوة مجلس الامن لها عام ٢٠١٥ .
٢. كما يمكن ان ترجع تركيا احقيتها في الانتشار العسكري في العراق وفقا للمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة الذي يتيح للدول استخدام القوة لمحاربة الارهاب وحق الدفاع المشروع لتأمين الحدود ، وهي تستند الى معاهدة لوزان ١٩٢٣ السابقة الذكر، واتفاقية انقرة ١٩٢٦ والتي ترى فيها تركيا ان هذه المعاهدات تعطيها الحق للمشاركة في أي قرارات تخص استقرار او انفصال مدينتي الموصل وكركوك في العراق .

### الخيار الثاني : هو خيار التسويات السلمية

يرتبط هذا الخيار بإمكانية عقد الصفقات والتفاهات واعتماد اسلوب التفاوض والحوار بين تركيا والحكومة المركزية في العراق ، او بينها وبين حكومة اقليم كردستان بشأن بعض القضايا التي يمكن ان تكون موضعا للخلاف في المستقبل القريب بين تلك الأطراف أي بعد انتهاء معارك تحرير الموصل ، سواء كانت تلك الاتفاقات مباشرة بين أطراف العلاقة المباشرين او بوساطات اقليمية ودولية .

### الخيار الثالث :

نعتمد ان الخيار الثالث سيكون مزيج من الخيارين السابقين ، وهو ان تلتزم تركيا بالاتفاقيات والتفاهات فلا تتوانى تركيا عن التدخل العسكري المحدود لقواتها سواء بطلب من الحكومة العراقية او كردة فعل لتهديدات مفاجئة وهذا الموضوع ليس بالأمر الجديد كما سبق وان اشرنا لتدخلات تركية عديدة في شمال العراق .

ومع ذلك يبقى الخيار الثالث هو الأكثر ترجيحاً ، الا انه مرهونا بمدى واقعية وعقلانية خيارات الحكومة العراقية في التعامل مع واقع الموصل بعد داعش ، ومدى قدرتها على الإدارة الرشيدة للأوضاع في هذه المدينة بعد التحرير دون ان نتغافل طبيعة المشاريع والخطط الاقليمية والدولية لمستقبل العراق بعد داعش وانعكاساته ، فمن المحتمل ووفقاً لتلك المعطيات السابقة الذكر ومع انتهاء داعش وفي حلقتها الأخيرة في الموصل فمن المتوقع ان تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية بقوة في إعادة ترتيب الشأن العراقي نتيجة لتدهور هيبتها امام حلفائها التقليديين في المنطقة وحفاظاً على مصالحها الاستراتيجية بالمنطقة خاصة بعد مجيء الرئيس الامريكى الجديد رونالد ترامب وطبيعة السياسة الجديدة التي سينتهجها الرئيس الجديد ، وتأكيد الخطاب الاعلامي للرئيس الامريكى على ضرورة استعادة التفوق الامريكى لإيقاف تقدم المحور الروسي . الايرانى وتمدده في المنطقة يساعدها في ذلك غطاء شرعي بمباركة مجلس الامن طبقاً للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، فضلاً عن امكانية تفعيل وتنشيط الاتفاقية الامنية الامريكى - العراقية عام ٢٠٠٨ .

### الخاتمة

اتسمت الخيارات التركية نحو العراق باللجوء إلى الحلول الاضطرارية والمؤقتة بدلا من الحلول الدائمة والمطمئنة للطرفين ، ولهذا تبقى العلاقات بين البلدين عرضة للتوتر مجدداً في ضوء عدم سعيهما لوضع شروط جدية تكفل استمرار علاقة مستقرة بينهما، وكذلك تركيزهما على نقاط الالتقاء في العلاقات بدلا من التفكير في تفكيك القضايا الخلافية. وسيبقى تخوف وقلق بعض الأطراف والقوى السياسية العراقية من التحرك التركي في داخل العراق والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق واستمرار فشل الحكومة العراقية في تحقيق المصالحة مع المكون المختلفة في المجتمع العراقي ، وتشابك العلاقة بين تركيا وإقليم كردستان من أهم القضايا التي ستظل تشكل عائقاً أمام عودة العلاقات بصورة طبيعية بين البلدين.

وهو يمثل السعي التركي المكثف لزيادة حضورها بالعراق لضمان هدف امتلاكها أدوات تكفل لها منافسة النفوذ الإيراني إقليمياً إلا ان من الصعب على تركيا منافسة الدور الايرانى في المنطقة عموماً و في الداخل العراقي على وجه الخصوص ، أو الوصول إلى نفس درجة نفوذها عراقياً وذلك لتعدد حلفاء إيران بالعراق فضلاً عن التركيز على القضايا والملفات الاقتصادية مع الجانب العراقي وخصوصاً مع حكومة إقليم كردستان كأحد الخيارات المهمة والمطروحة في اطار خياراتها السلمية .

ولهذا، من المتوقع تجدد الخلافات العراقية-التركية في مرحلة ما بعد تحرير الموصل، خاصة وأن مستقبل المدينة السياسي والإداري لن يتم حسمه بعيداً عن التدخلات والصراعات الإقليمية، خاصة بين إيران وتركيا اللتين تدركان أن مستقبل الموصل سيمس مستقبل الدولة العراقية ذاتها، وأنه الباب لضمان أي نفوذ مستقبلي فيها.

### الهوامش

١. محمد نور الدين ، تركيا الصيغة والدور ، تركيا والاحتلال الامريكي للعراق تداعيات ونتائج ، بيروت ، ط١ ، كانون ٢٠٠٨ ، ص ٢٣٥ ، ٢٤٨ .
٢. حقي اوغور: في مجموعة باحثين ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات ، تحرير محمد عبد العاطي ، ط١ ، ٢٠١٠ ، ص ٢٢٧ .
٣. ستيفن لارابي : سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها بيت الحكمة العراقي ، العدد ٢١ ، ترجمة محمود احمد عزت البياتي ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ص ٢٠١٢ .
٤. رنا عبد العزيز الخماش، تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية ، مجلة المستقبل العربي ، ع٤٤٩ ، تموز، ٢٠١٦ ، ص ٧٣ .
٥. فؤاد نهرا ، السياسة الاقليمية لتركيا واستراتيجية بناء العمق الاستراتيجي ، مجلة مستقبل عربي ، ع٤٤٧ ، مايو ، ٢٠١٦ ، ص ١٨ .
٦. محمد مطاوع ، الغرب وقضايا الشرق الاوسط ، مستقبل عربي ، ع٤٢٦ ، اب ، ٢٠١٤ ،
٧. فيليب روبنسن: تركيا والشرق الاوسط ، ترجمة ميخائيل نجم خوري ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث ، ط١ ، ١٩٩٣ ، ص ٣١ .
٨. المصدر نفسه ، ص ٣٤ .
٩. ستيفن لارابي : سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢ .
١٠. محمد نور الدين ، تركيا الصيغة والدور ، تركيا والاحتلال الامريكي للعراق تداعيات ونتائج ، مصدر سبق ذكره ، ٢٤٠ .
١١. حسين علاوي خليفة ، تخطيط السياسة الخارجية العراقية في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ، في مجموعة باحثين ، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي ، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية ، بيت الحكمة ، ٢٠١١ ، ص ١٢٤ .
١٢. انظر المادة الثامنة من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .
١٣. د. مازن اسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية ، بغداد ، مطبعة دار الحكمة ، ١٩٩١ ، ص ٢٤١ .
١٤. ينظر المادة (٣٣) من ميثاق الامم المتحدة
١٥. ينظر: المادة السابعة من الدستور العراق لعام ٢٠٠٥ .
١٦. حسين علاوي خليفة ، تخطيط السياسة الخارجية العراقية في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٢ .
١٧. المصدر نفسه ، ص ١٢٠ .
١٨. عبد الرحمن رحيم ، اللامركزية الإدارية واللامركزية الفيدرالية وأوجه المقارنة بينهما، مجلة القانون والسياسة ، كلية القانون والسياسة جامعة صلاح الدين ، السنة الأولى العدد الأول ، حزيران، 1994 ، ص 139 .



١٩. اسراء علاء الدين وآخرون ، اختصاصات وسلطات الأقاليم والمحافظات وعلاقتها بالحكومة الاتحادية حسب دستور ٢٠٠٥ ، بحث مقدم الى اعمال المؤتمر العلمي السنوي الثالث لسكول العلوم السياسية ، جامعة سليمانية ، ١٦. ١٨. ٢٠١٢ في مستقبل العراق في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية ، ط١ ، ٢٠١٣. ص٤١٩ وما بعدها . ٢٠. مجموعة باحثين ، العلاقات العراقية . التركية ، مؤتمر مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية / فرع انقره .

[beladicenter.net/index.php?aa=news&id22=9972](http://beladicenter.net/index.php?aa=news&id22=9972)

٢١. هنري ج. باركي، تركيا والعراق ، أخطار (وإمكانات) الجوار، معهد السلام الامريكي ، UNITED STATES ، [www.usip.org](http://www.usip.org) ، INSTITUTE OF PEACE، ص٥٣.
٢٢. تشارلز دان وكان اوغوز، تركيا والتعاطي في الشأن العراقي: التحديات والفرص للسياسة الخارجية الامريكية، معهد الشرق الاوسط، ٢٠١٣.
٢٣. محمد نور الدين ، تركيا الصيغة والدور ، تركيا والاحتلال الامريكي للعراق تداعيات ونتائج ، مصدر سبق ذكره، ٢٣٦.
٢٤. المصدر نفسه، ص٢٣٧.
٢٥. ستيفن لا رابي : سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها بيت الحكمة العراقي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢. ٢٠.
٢٦. عبد الفتاح علي الرشيدان، رنا عبد العزيز الخماش : تركيا والبرنامج النووي الايراني ، حدود الاتفاق والاختلاف ، (٢٠٠٢. ٢٠١٦) عرض المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت [islamonline.net/18743](http://islamonline.net/18743)
٢٧. محمد نور الدين ، تركيا الصيغة والدور ، تركيا والاحتلال الامريكي للعراق تداعيات ونتائج ، مصدر سبق ذكره، ٢٢٧.
٢٨. المصدر نفسه ، ص٢٤٨ .
٢٩. صادق علي حسن ، تركيا بين صراع الحدود وتمدد النفوذ الاقليمي ، موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى [www.washingtoninstitute.org/ar/](http://www.washingtoninstitute.org/ar/)
٣٠. د. ميشيل كيلو، ” رهانات صعبة: حسابات موسكو تجاه الصراع في سوريا” ، مجلة السياسة الدولية، العدد: ١٩٥، يناير ٢٠١٤ ، موقع مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية [www.ahram.org.eg/](http://www.ahram.org.eg/)
- ٣١- محمد نور الدين ، تركيا الصيغة والدور ، تركيا والاحتلال الامريكي للعراق تداعيات ونتائج ، مصدر سبق ذكره، ٢٢٥.
٣٢. د. محمد السعيد ادريس، ايران وتركيا والخيارات الاقليمية المأزومة ، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات . [www.acrseg.org/40178](http://www.acrseg.org/40178)

## المصادر

١. محمد نور الدين ، تركيا الصيغة والدور ، تركيا والاحتلال الامريكي للعراق تداعيات ونتائج ، بيروت ، ط١، كانون ٢، ٢٠٠٨.
٢. حقي اوغور: في مجموعة باحثين ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات ، تحرير محمد عبد العاطي ، ط١، ٢٠١٠.

٣. ستيفن لا رابي : سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها بيت الحكمة العراقي ، العدد ٢١ ، ترجمة محمود احمد عزت البياتي ، بغداد ، ٢٠١٠ .
٤. رنا عبد العزيز الخماش، تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية ، المستقبل العربي ، ٤٤٩٤، تموز، ٢٠١٦ .
٥. فؤاد نهرا ، السياسة الاقليمية لتركيا واستراتيجية بناء العمق الاستراتيجي ، مستقبل عربي، ٤٤٧٤، مايو ، ٢٠١٦ .
٦. محمد مطاوع ، الغرب وقضايا الشرق الاوسط ، مستقبل عربي، ٤٢٦٤، اب، ٢٠١٤ .
٧. فيليب روبنسن: تركيا والشرق الاوسط ، ترجمة ميخائيل نجم خوري ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث ، ط١ ، ١٩٩٣ .
٨. حسين علاوي خليفة ، تخطيط السياسة الخارجية العراقية في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ، في مجموعة باحثين ، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي ، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية ، بيت الحكمة ، ٢٠١١ .
٩. انظر المادة الثامنة من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .
١٠. د. مازن اسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية ، بغداد ، مطبعة دار الحكمة ، ١٩٩١ .
١١. ينظر المادة (٣٣) من ميثاق الامم المتحدة
١٢. ينظر: المادة السابعة من الدستور العراق لعام ٢٠٠٥ .
١٣. عبد الرحمن رحيم ، اللامركزية الإدارية واللامركزية الفيدرالية وأوجه المقارنة بينهما، مجلة القانون والسياسة ، كلية القانون والسياسة جامعة صلاح الدين ، السنة الأولى العدد الأول ، حزيران ، 1994 .
١٤. أسراء علاء الدين وآخرون ، اختصاصات وسلطات الأقاليم والمحافظات وعلاقتها بالحكومة الاتحادية حسب دستور ٢٠٠٥ ، بحث مقدم الى اعمال المؤتمر العلمي السنوي الثالث لسكول العلوم السياسية ، جامعة سليمانية ، ١٦. ١٨. ٢٠١٢ في مستقبل العراق في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية ، ط١ ، ٢٠١٣ .
١٥. مجموعة باحثين ، العلاقات العراقية . التركية ، مؤتمر مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية / فرع انقره [beladicenter.net/index.php?aa=news&id22=9972](http://beladicenter.net/index.php?aa=news&id22=9972)
١٦. هنري ج. باركي، تركيا والعراق ، أخطار (وإمكانات) الجوار، معهد السلام الامريكي ، UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE. [www.usip.org](http://www.usip.org) ،
١٧. تشارلز دان وكان اوغوز، تركيا والتعاطي في الشأن العراقي: التحديات والفرص للسياسة الخارجية الامريكية، معهد الشرق الاوسط، ٢٠١٣ .

١٨. عبد الفتاح علي الرشدان، رنا عبد العزيز الخماش : تركيا والبرنامج النووي الإيراني ، حدود الاتفاق والاختلاف، (٢٠١٦.٢٠٠٢) عرض المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

[islamonline.net/18743](http://islamonline.net/18743)

١٩. صادق علي حسن ، تركيا بين صراع الحدود وتمدد النفوذ الاقليمي ، موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

[www.washingtoninstitute.org/ar/](http://www.washingtoninstitute.org/ar/)

٢٠. د. ميشيل كيلو، ” رهانات صعبة: حسابات موسكو تجاه الصراع في سوريا” ، مجلة السياسة الدولية، العدد: ١٩٥، يناير ٢٠١٤ ، موقع مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية

[www.ahram.org.eg/](http://www.ahram.org.eg/)